



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 Octobre 2010

28 أكتوبر 2010

تجديد اعتماد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كمؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الدرجة (أ)

الرباط 26 / 10 / ومع / أوصت اللجنة الفرعية للاعتماد ،
التابعة للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية
لحقوق الإنسان ، في دورتها المنعقدة ما بين 11 و 15 أكتوبر
2010 بجنيف ، بتجديد اعتماد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
، كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها من الدرجة
(أ .)

ويعني هذا التصنيف ، حسب بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه ، أنه مؤسسة
مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق
الإنسان .

وأفاد البلاغ أن اللجنة أرفقت توصيتها ببعض الملاحظات تتعلق
بالأساس القانوني للمؤسسة ومسائل مرتبطة بالعضوية فيها
، مشيراً إلى أن اللجنة الفرعية سترفع توصيتها لمكتب لجنة
التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قصد
تزكيته .

ويعد القرار القاضي باعتماد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
في الدرجة (أ) الثالث من نوعه ، إذ مُنح المجلس نفس الدرجة
سنة 2002 بعد إعادة تنظيمة سنة 2001 ، وقد ترأس على إثر
ذلك لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
سنتي 2003 و 2004 ، كما تمت إعادة اعتماده سنة 2007 .

يذكر أن اللجنة الفرعية للاعتماد ، هي أحد الأجهزة الهامة
التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق
الإنسان ، وتتولى البت في طلبات اعتماد وتجديد اعتماد
المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر العالم وذلك من خلال
النظر في مدى مطابقة تلك المؤسسات لمبادئ باريس .

وتتضمن مبادئ باريس ، التي اعتمدها الجمعية العمومية للأمم
المتحدة سنة 1993 ، مجموعة من المبادئ التوجيهية تتعلق
بالوضع القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
واستقلاليتها واختصاصاتها في مجال حماية حقوق الإنسان
والنهوض بها وضمان التنوع في تركيبتها ، وتوفيرها على
الإمكانية المادية والبشرية اللازمة للاضطلاع بمهامها .

MAROC-CCDH

Réaccréditation du CCDH en tant qu'institution conforme aux Principes de Paris au statut A

Rabat, 26 oct (MAP)- Le sous-comité d'accréditation du Comité International de Coordination des Institutions Nationales des droits de l'Homme (CIC) a recommandé la réaccréditation du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH), en tant qu'institution nationale de protection et de promotion des Droits de l'Homme au statut A.

Cette classification signifie que l'Institution est conforme aux Principes de Paris, indique un communiqué du CCDH parvenu, mardi, à la MAP.

Dans sa session, tenue du 11 au 15 octobre à Genève, le sous-comité a aussi accompagné sa recommandation de réaccréditation par quelques observations qui concernent le membership de l'institution et son statut juridique, avant de la soumettre au bureau du CIC pour confirmation et accréditation définitive, selon la même source.

L'accréditation du CCDH au statut A est la troisième du genre, puisque le CCDH a été accrédité au statut A en 2002 après sa réorganisation en 2001, suite à quoi il a assuré la présidence du CIC en 2003 et en 2004, de même qu'il a été réaccrédité en 2007.

Le sous-comité d'accréditation est l'une des plus importantes instances relevant du CIC. Il se charge de l'examen des demandes d'accréditation et de réaccréditation des institutions nationales, et ce, en se penchant sur la conformité de ces dernières avec les Principes de Paris.

Les Principes de Paris, adoptés par l'Assemblée Générale des Nations Unies en 1993, comprennent une série de principes d'orientation relatifs à la situation juridique des Institutions nationales de Droits de l'Homme, leur indépendance, leur attributions dans le domaine de la promotion et de la protection des

Droits de l'Homme, la garantie de leur pluralisme et la disponibilité des moyens matériels et humains nécessaires afin qu'elles puissent s'acquitter de leurs missions. (MAP).

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

MAROC-CCDH-ONU

M. Herzenni aux travaux du groupe de travail sur le fonctionnement du CDH à Genève

Rabat, 25 oct. (MAP)- Le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni, participe, du 25 au 29 octobre courant à Genève, aux travaux du groupe de travail chargé de réexaminer les activités et le fonctionnement du Conseil des droits de l'Homme (CDH).

M. Herzenni, en sa qualité de président du réseau africain des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme, représente le Comité international de coordinations des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC) à ces travaux, indique lundi un communiqué du CCDH.

Le groupe de travail, qui porte officiellement le nom de "groupe de travail

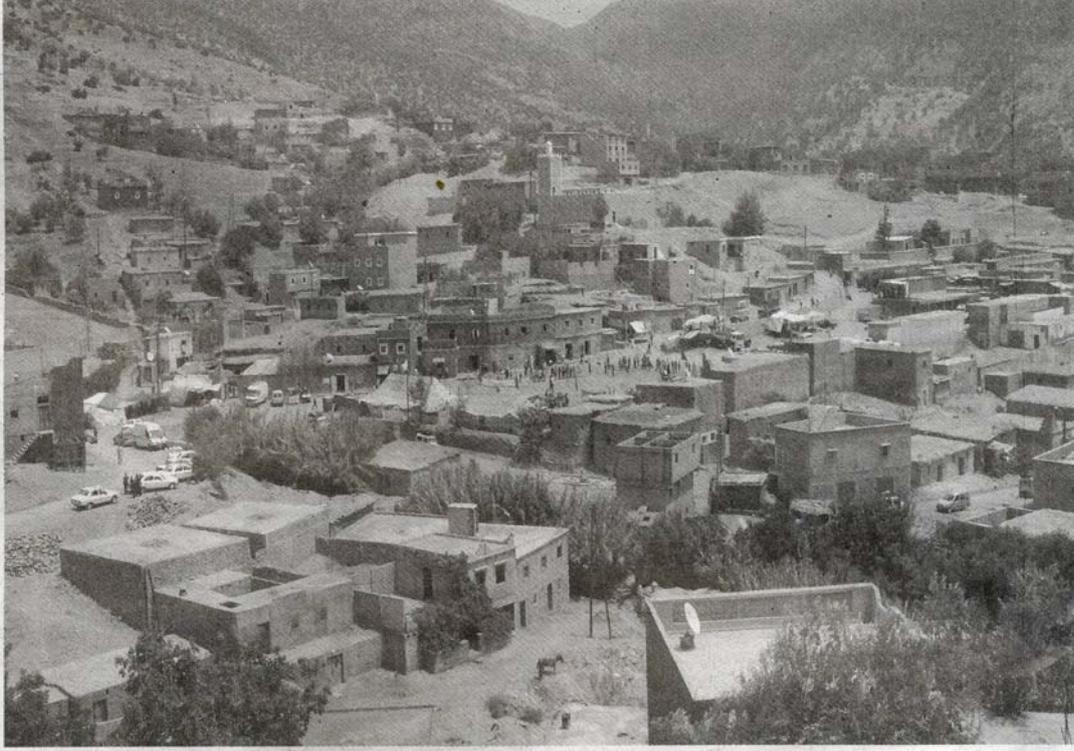
intergouvernemental à composition limitée chargé de réexaminer les activités et le fonctionnement du Conseil des droits de l'Homme", a été créé par une décision du Conseil des droits de l'Homme en date du 12 octobre 2009, et ce, conformément à la résolution de l'Assemblée générale de 2006 relative à la création du Conseil stipulant que le Conseil doit réexaminer ses activités et son fonctionnement cinq ans après sa création.

Dans ce cadre, le Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme a participé aux débats organisés dans le cadre du réexamen des activités et du fonctionnement du Conseil des droits de l'Homme et a émis un certain nombre de recommandations, préconisant notamment de renforcer la participation des acteurs nationaux aux travaux du Conseil, faire bénéficier le Conseil de l'expérience des institutions nationales des droits de l'Homme et de maximiser la contribution de ces institutions dans les procédures spéciales et dans l'examen périodiques universels.

Le communiqué rappelle que le CCDH a assuré la présidence du Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme en 2003 et 2004, ajoutant que M. Ahmed Herzenni représentera le CIC lors de la célébration de la 100ème session du Comité des droits de l'homme, qui aura lieu le 29 octobre 2010 au Palais des Nations, à Genève.

Il est à noter que le CCDH a organisé, avec le soutien du Haut commissariat des Nations-Unies aux droits de l'Homme un séminaire des experts des institutions nationales des droits de l'Homme sur la question du renforcement des organes de traités (le comité chargé des droits de l'Homme en fait partie), chargés du suivi de la mise en œuvre des conventions internationales des droits de l'Homme. (MAP).

جبر الضرر الجماعي بتيلوكيت أم إعادة إحيائه؟



الجمعيّتين، لكنه أعاد، حسب المصدر ذاته، «ترديد نفس الأسطوانة بدعوى أن الجمعية مفلسة وأن الإدارة المركزية للتعاون الوطني هي المسؤولة عن هذا التأخير».

مشكل المنشطين سينتقل إلى قائد مركز تيلوكيت، الذي اتصل بمندوبية التعاون قصد استفسارها، فكان تصريح مندوب التعاون للقائد، بأن «التعويضات سوف تكون جاهزة بعد أسبوع»، الخبر دفع المنشطين إلى الانصراف على أمل أن يكون الوعد حقيقة، لكن بعد انقضاء مهلة الأسبوع، ظلت الوضعية على حالها، يشرح محمد والتمزم يعتلي محياه.

فشل تدخلات القائد، ستضطرهم، إلى زيارة عامل إقليم أزيلال يوم 21 شتنبر المنصرم، وسيؤدي تدخل هذا الأخير إلى تسلم الجمعيّتين لشيكات عبارة عن منح مالية من لدن المندوب الإقليمي للتعاون الوطني بأزيلال بتاريخ 23 من نفس الشهر، على أساس أن تقوم كل جمعية بصرف شيك قيمته 20400.00 درهم، بالإضافة إلى 1000.00 درهم مساهمة كل جمعية، وذلك لتغطية مصاريف النقل والأكلة، وتعويضات المنشطين، لكن بعد مرور مايقارب الشهر على توصلهما بالشيكات، يشرح محمد، «لم يتوصل المنشطون بأي درهم».

فهل سيتدخل العامل مرة ثانية لدى الجمعيّتين لصرف مستحقات هؤلاء الشباب؟

■ الكبيرة شعبان

التعويضات المادية لصالح المترددين الأربعة القادمين من الرباط، في حين تجاهلتنا المنشطين أثناء تيلوكيت، ونهجتنا في حقهم سياسة التسوف والماطلة والوعود الكاذبة».

يقول محمد وهو لا يخفي غيظه.

لم يجلس محمد وزملاؤه مكتوفي الأيدي، فقد طرقوا كل الأبواب للحصول على حقوقهم، وكانت أولى الخطوات هي استفسار الجمعيّتين المعنيّتين. رددت هذه الأخيرة «كانت متضاربة، فتارة تصرحان بأنهما مفلستان وبالتالي غير قادرتين على دفع التعويضات المادية للمنشطين، وتارة أخرى تصرحان بأنهما غير مسؤولتين عن التعويضات، وعلى المنشطين الاتصال بمندوبية التعاون الوطني بأزيلال».

يوضح المصدر ذاته وهو في حالة استياء.

لم يكن محمد ومجموعته من المتقاعسين، ففوراً اتصلوا بالعمالة التي أخبرتهم، بأن «المندوبية وقعت مع الجمعيّتين اتفاقية شراكة تتحمل بموجبها هاتين الأخيرتين كل مايتعلق بإقامة وتغذية، ونقل وتعويضات المنشطين على أن تتوصل كل الجمعيات المنخرطة في برنامج جبر الضرر الجماعي فيما بعد، بتعويضاتها من طرف الإدارة المركزية للتعاون الوطني»، حسب عريضة بسط فيها المنشطون الثمانية مشكلهم.

تقديم شكاية في الموضوع لدى ممثل وزارة الداخلية بتيلوكيت بتاريخ 3 شتنبر الماضي، كان هو الحل الأنسب في نظر محمد والمجموعة، حيث حضر رئيس إحدى

لم يكن يدر في حسابان محمد وسبعة من زملائه، أن العمل الذي قاموا به كمنشطين سيخرجون منه خاوي الوفاض.

أو كما يقول أشقاؤنا المصريون «يلا قول ولا حصص».

يدخل محمد الذي تجاوز عقده الثاني بستين ويتابع دراسته بالجامعة، في فترة عطالة كل صيف بقرية بيلوكيت الثانية بدائرة واويزغت إقليم أزيلال، شأنه شأن الكثير من الشباب بالمنطقة. لكن الحظ ابتسم له ولسبعة شباب آخرين من نفس القرية الصيف الماضي، حيث عرفت الجماعة القروية لتيلوكيت في الفترة الممتدة بين 20 و28 يوليوز الأخير، تشخيصاً تشاركياً، وذلك في إطار مشروع جبر الضرر الجماعي الذي يقوده المجلس الاستشاري لحقوق

الإنسان بشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني.

عهدت مندوبية التعاون الوطني لجمعيّتين بتيلوكيت، باختيار أحد عشر منشطاً من أبناء المنطقة، من أجل جمع كل المعطيات المتعلقة بالظروف المعيشية لسكانة الدواوير التابعة لتراب الجماعة القروية، مع الالتزام بتوفير الإقامة والنقل، وتعويضات مادية لفائدة المنشطين أبناء المنطقة بالإضافة إلى أربعة متدربين قادمين من الرباط، يشرح محمد الذي كان محاطاً بشبابين من نفس البلدة وهو يخشى يديه في جيبه سرواله.

انتهت الفترة المخصصة لجمع كل المعطيات يوم 28 يوليوز، وجاءت مرحلة تسليم المستحقات للمنشطين وسيرا على مقولة مطرب الحي لأطرب، «فقد قامت الجمعيّتان بدفع

مسيرة رمزية لهيئات حقوقية بالرباط

أعلنت مجموعة من الهيئات الحقوقية المغربية، بالرباط، عن تنظيم مسيرة وطنية رمزية الأحد المقبل تحت شعار "من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة". ويتعلق الأمر بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف والعصبة المغربية لحقوق الإنسان وجمعية عدالة.

منظمات حقوقية تطلق حملة للمصادقة على الاتفاقية الدولية ضد الاختفاء القسري

مسيرة وطنية بالرباط لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

منظمة حقوقية تطلق حملة للمصادقة على الاتفاقية الدولية ضد الاختفاء القسري

عن تجريم الإفلات من العقاب، ووضع سياسة عمومية واضحة بخصوص الحكامة الأمنية، وإصلاح القضاء، بما يضمن استقلاليته ونزاهته وفعاليتيه، ويصون الحقوق والحريات. وتدعو لفتح الأرشيف والوثائق ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمام خبراء التاريخ والجامعات والمشتغلين في مجال حقوق الإنسان.

ويأتي تنظيم هذه المسيرة، حسب بلاغ للمنظمات المنظمة، بمبادرة من هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي أفق عقد المناظرة الوطنية الثانية، واستحضارا للتضحيات والمجهودات، التي ساهمت في بلورة جميع تلك التوصيات لمختلف المكونات المجتمعية، وعلى رأسها الدولة المغربية، لعدم تكرار ما جرى، علاوة على تأكيد

كما تطالب هذه المنظمات الدولة بالاعتذار الرسمي والعلني، مع إقرار سمو القانون الدولي لحقوق الإنسان على القانون الوطني، والتعجيل بالمصادقة والانضمام إلى الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتدعو إلى فتح "حوار عمومي بخصوص تعديل الدستور، بما يضمن حماية دستورية حقوق الإنسان، وبإصلاح المنظومة الجنائية، وملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات والموثوق الدولية لحقوق الإنسان، فضلا

ليلي أنورلا

قررت خمس منظمات حقوقية تنظيم "مسيرة وطنية رمزية، الأحد المقبل، بالرباط، تحت شعار "من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة".

وتطالب هذه المنظمات بمتابعة الكشف عما تبقى من ضحايا الاختفاء القسري، وعن أماكن دفنهم، وتحديد هوياتهم، مع تمكين عائلاتهم من تسلم رفاتهم، ونشر اللائحة الإسمية والكاملة لضحايا الاختفاء القسري، واستكمال جبر الأضرار الفردية والجماعية، والإيماع الاجتماعي، والتأهيل الصحي لضحايا الانتهاكات ونوبيهم.

على المصادقة على الاتفاقية، وتحسيس كل الفاعلين والرأي العام بأهمية المصادقة والانخراط في الحملة، عبر توجيه رسائل مناشدة إلى الحكومة المغربية بهذا الشأن، فضلا عن تعزيز حماية حقوق الإنسان، ومراجعة المنظومة الجنائية، بما يدعم مناهضة الإفلات من العقاب، وتشديد العقوبات، في حالة ارتكاب جريمة الاختفاء القسري.

ودعت هذه المنظمات الأحزاب والنقابات والجمعيات والبرلمان، وكل الفاعلين، إلى الانخراط بكثافة في الحملة الوطنية للمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لضمان عدم التكرار، ومناهضة الإفلات من العقاب، وضمان مسار دولة القانون.

هذه المنظمات على انشغالها الشديد بالتأخر الحاصل في إطلاق مسارات التنفيذ الكامل لتلك التوصيات، خاصة منها المتعلقة بالبعد المؤسسي والتشريعي.

ودعت إلى تنظيم هذه "المسيرة الرمزية العصبية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمنندى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وجمعية عدالة.

وقررت المنظمات الحقوقية إطلاق حملة وطنية، من أجل المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري يوم 29 أكتوبر الجاري، باعتباره "يوم المختطف"، تحت شعار "ضمان عدم تكرار ما جرى ومناهضة الإفلات من العقاب".

وتهدف هذه المنظمات إلى "حث الدولة المغربية

خمس منظمات حقوقية تعلن عن تنظيم مسيرة وطنية من أجل التفعيل الكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة



إحدى جلسات الاستماع لهيئة الإنصاف والمصالحة

الإنسان، فقد أوضح من جانبه، أن التوصيات التي أقرتها هيئة الإنصاف والمصالحة والتي صادق عليها جلالة الملك سنة 2005، شكلت خطوة هامة وكبيرة في مسار المصالحة، لكن طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعدم تكرار ما جرى، يقوم أساسا على إزالة الأسباب، وهذا الأمر يضيف المتحدث، لن يتم إلا عبر إقرار الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية التي تعد حجر الزاوية في هذا الصدد. ووصف العلمي قرار الهيئات الحقوقية بتنظيم هذه المسيرة، بأنه جاء اعتبارا لما للعمل المشترك من تأثير، مؤكدا على ضرورة التفعيل الكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة وأن الشكايات التي تتلقاها الهيئات الحقوقية من المواطنين تفيد

فنان العفاني

في خطوة تعد الأولى من نوعها بعد إعمال مسار المصالحة فيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خلال سنوات الرصاص، ومرور خمس سنوات على صدور توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أعلنت خمس هيئات حقوقية ممثلة في العصبة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمنندى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وجمعية عدالة، عن تنظيم مسيرة وطنية، يوم الأحد القادم بالرباط، للمطالبة بالتنفيذ الكامل لهذه التوصيات، خاصة في الجانب المتعلق بالإصلاحات المؤسساتية والتشريعية.

وأكدت أمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، في ندوة مشتركة نظمتها الهيئات الحقوقية السالفة الذكر، أن هذه المسيرة تعبر عن انشغال وقلق الفاعلين والهيئات الحقوقية للتأخر الحاصل على مستوى إطلاق مسارات التنفيذ الكامل للتوصيات التي أقرتها هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة منها ذات الطابع المؤسساتي والتشريعي، لكونها تعد الضمانة الأساسية لعدم تكرار ما جرى في الماضي من انتهاكات.

وأضافت الفاعلة الحقوقية أن هذه المسيرة التي تترافق مع تخليد يوم المختطف، سيتم من خلالها، المطالبة بمتابعة الكشف عما تبقى من ضحايا الاختفاء القسري، وأماكن دفن من توفي منهم وتحديد هوياتهم، مع تمكين عائلاتهم من تسليم رفاتهم، والعمل على نشر اللائحة الإسمية الكاملة لضحايا الاختفاء التعسفي، وتجريم الإفلات من العقاب، ووضع سياسة عمومية واضحة بخصوص الحكامة الأمنية.

وأعلنت في هذا الإطار، عن إطلاق حملة وطنية من أجل حث الحكومة المغربية على التصديق على الاتفاقية الدولية للاختفاء القسري، والعمل على مناهضة الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن الاختفاء القسري، وملاءمة التشريع الوطني مع مقتضيات هذه الاتفاقية التي تعد حجر الزاوية في المنظومة القانونية الدولية، لكونها تجرم الاختفاء القسري، وتتضمن آليات لمراقبة مراكز الاعتقال. وكشفت أمينة بوعياش في هذا الصدد، عن أن 20 هيئة حقوقية ستقدم بدانة نونبر القادم، وثيقة مرجعية من أجل إقرار آلية وطنية للوقاية من التعذيب تهم مراقبة أماكن الاحتجاز بمختلف مستوياتها. أما عبد القادر العلمي رئيس العصبة المغربية لحقوق

بحصول اعتقالات خارج إطار القانون، والتي لا يمكن تصنيفها إلا ضمن الاختفاء القسري، وهذا الأمر يجعل من الضروري المبادرة من أجل عدم تكرار ما جرى في الماضي من انتهاكات. أما عبد الإله بن عبد السلام نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فقد أكد أن إسراع المغرب في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي صادق عليها إلى حد اليوم 19 بلدا، سيحمل دلالة تاريخية لأن المغرب سيكون البلد 20، على اعتبار أن دخول الاتفاقية حيز التطبيق يتطلب مصادقة عشرين دولة عليها. وشدد على أن الفرق البرلمانية والأحزاب السياسية مطالبة بالقيام بدورها من أجل أعمال توصيات هيئة الإنصاف

والمصالحة، ووضع إستراتيجية للحكامة الأمنية، وكذا تفعيل التوصية التي تقضي بوضع إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وقال «إن عدم تفعيل هذه التوصية، وعدم التعامل بحزم، مع التجاوزات التي لازالت تمارس، يدفع في اتجاه تكرار ما جرى في الماضي». وساق المتحدث ذاته، أمثلة عن ذلك كعدم تلقي المنظمات الحقوقية غالبا، إجابات بخصوص الشكايات حول الاعتقالات التي تتم خارج إطار القانون، علاوة على خرق مسطرة الاحتجاز التي حددها قانون الإرهاب في 12 يوما، خاصة تلك التي يتهم بممارستها من طرف مركز تمارة الذي هو إدارة غير مكلفة لا بالتوقيف ولا بالتحقيق ولا يقوم مقام الضابطة القضائية أو أجهزة أخرى للعدالة، بل هو جهاز للإدارة العامة للمحافظة على التراب الوطني مكلف بجمع المعلومات وتوثيقها ووضعها رهن إشارة الجهات التي يمكن أن تتصرف فيها.

وأعلن من جانب آخر، أن الإعداد لتنظيم المناظرة الوطنية الثانية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يسير بخطى حثيثة، وأن تأخر تنظيمها يعود لأسباب موضوعية، حيث تم منح مساحة من الوقت للدولة من أجل إجراء توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن هذا الأعمال لم يتم، وشاب التعثر العديد من جوانبه، مبرزا أن هذه المناظرة تروم انخراط الفاعل السياسي بدوره في مسار المطالبة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، على اعتبار أن هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية الأولى حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قامت بعمل كبير، لكن وصلت إلى حد لم تتمكن فيه من خلخلة الأمور لصالح المزيد من الأجراء، خاصة على مستوى التعديل الدستوري.

ومن جهته، قال عبد الباقي اليوسفي عضو المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، «إن المنظمات الحقوقية لا تطالب بالمستحيل على مستوى تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فالاعتذار الرسمي للدولة لضحايا الانتهاكات الجسيمة خلال سنوات الرصاص لا يتطلب أي شيء، كما نعتقد أن الدولة لها ما يكفي من الإمكانيات المادية لتنفيذ التوصيات الخاصة بجانب الإدماج الاجتماعي، والعمل على إدماج لآلحة من 1000 من المعتقلين السياسيين السابقين الذين لازالوا ينتظرون الإدماج». واعتبر اليوسفي أن المنظمات الحقوقية انتظرت ما يكفي من الوقت، وأمنت بأن الإصلاحات يجب أن تتم خطوة بخطوة، لكن أي بوادر لحسن النية من قبل الدولة لم تبرز بشكل جلي».



Mise en œuvre des recommandations de l'IER

Cinq ONG organisent une marche nationale symbolique dimanche prochain

Cinq ONG organiseront, dimanche 31 octobre, à Rabat, une marche nationale symbolique revendiquant la mise en œuvre complète des recommandations de l'IER.

Mohamed Aswab
maswab@aujourd'hui.ma

La question de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER) refait surface. Cinq associations de défense des droits de l'Homme ont appelé le gouvernement à ratifier la convention internationale de protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées. «Une pétition signée par ces ONG a été adressée au Premier ministre Abbas El Fassi» dans ce sens, a déclaré, mardi 26 octobre, à l'AFP Amina Bouayach, présidente de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH). Outre l'OMDH, cette pétition est signée par l'Association marocaine des droits humains (AMDH), le Forum vérité et justice (FVJ), la Ligue marocaine de défense des droits de l'Homme et

l'Association Adala. «Le Maroc a déjà signé en 2006 cette convention mais nous espérons qu'il dépose ses instruments de ratification pour qu'il devienne le 20ème pays ouvrant la voie à la mise en œuvre de cette importante convention», a ajouté Mme Bouayach.

La convention contre les disparitions forcées a été adoptée par l'Assemblée générale de l'ONU en 2006 et signée par près de 90 Etats. Dix neuf l'ont jusqu'à présent ratifiée. Il ne faut désormais qu'une seule ratification pour que cette convention puisse entrer pleinement en vigueur.

Il faut rappeler que ces cinq associations avaient décidé d'organiser une marche nationale symbolique, dimanche 31 octobre, à Rabat, revendiquant la mise en œuvre complète des recommandations de l'IER, afin de tourner définitivement la page des violations

Les cinq ONG ont réitéré leur demande à l'Etat de présenter des excuses publiques et officielles à propos des violations graves des droits de l'Homme.

graves des droits de l'Homme. Un communiqué de ces ONG, rendu public récemment, note «leur forte préoccupation à propos du retard enregistré dans le processus de la mise en œuvre complète des recommandations de l'IER se rapportant notamment au volet institutionnel et législatif». Ainsi, les ONG appellent à l'établissement de la vérité à propos du reste des victimes de la disparition forcée, notamment leur lieu d'inhumation, la détermination de leurs identités pour permettre ainsi à leurs familles de récupérer leurs cadavres.

«Nous appelons, également, à rendre publique la liste complète des noms des victimes de la disparition forcée et à parachever la réparation individuelle et collective, l'intégration sociale et la réhabilitation médicale des victimes des violations passées», précise le communiqué. Par ailleurs, les cinq ONG ont réitéré leur demande à l'Etat de présenter des excuses publiques et officielles à propos des violations graves des droits de l'Homme et à réaffirmer la supériorité de la loi internationale se rapportant aux droits de l'Homme sur la loi nationale. Elles appellent, en outre, à entamer un débat national à propos de la réforme de la Constitution pour



• Ahmed Herzenni, président du CCDH.

garantir la protection constitutionnelle des droits de l'Homme. *«Nous revendiquons, en plus, la réforme du système pénal et à conformer la législation nationale aux dispositions des conventions et pactes internationaux. Il est question également d'incriminer l'impunité et mettre en place une politique publique claire à propos*

de la gouvernance sécuritaire», précisent les cinq associations. Le communiqué indique, aussi que les cinq associations demandent la réforme de la Justice et l'ouverture des archives et documents se rapportant aux violations graves des droits de l'Homme au profit des experts de l'histoire et des universités. ■

مناظرة وطنية ثانية للانتهاكات في دجنبر القادم ومسيرة من أجل تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة

خمس جمعيات حقوقية تطلق حملة وطنية للمصادقة على اتفاقية الاختفاء القسري

الرباط
عادل نجدي

أعلنت خمس جمعيات حقوقية، صباح أول أمس بالرباط عن إطلاق حملة وطنية من أجل المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تروم حث الدولة المغربية على المصادقة على الاتفاقية التي تلزم الدول بالتنصيص في قانونها الجنائي على أن الاختفاء جريمة.

وكشف ممثلو كل من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة الديمقراطية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وجمعية عدالة، خلال الندوة الصحافية التي عقدتها، عن توجيه رسالة إلى الوزير الأول تطالب من خلالها بالتسريع بالمصادقة على الاتفاقية، وضمان عدم تكرار ما جرى من جرائم الاختفاء القسري، ومناهضة الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن الاختفاء، وكذا ملاءمة التشريع المغربي مع مقتضيات هذه الاتفاقية.

وبموازاة الحملة الوطنية للمصادقة على اتفاقية الاختفاء القسري، تنظم الجمعيات الحقوقية مسيرة وطنية رمزية من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يوم الأحد المقبل، من أجل المطالبة بمتابعة الكشف عما تبقى من ضحايا الاختفاء القسري وعن إمكان دفنهم وتحديد هوياتهم، ونشر اللائحة الاسمية والكاملة لضحايا الاختفاء، واستكمال جبر الضرر الفردي والجماعي، والإدماج الاجتماعي، والتأهيل الصحي لضحايا الانتهاكات وذويهم، فضلا عن تقديم الاعتذار الرسمي والعلني للدولة، وفتح حوار عمومي حول تعديل الدستور وإصلاح المنظومة الجنائية، وملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإصلاح القضاء.

وقد عبّرت أمينة بوعيش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، عن قلق وانشغال الجمعيات الحقوقية بخصوص عدم التنفيذ الكامل للسلطات للتوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة ذات الطابع التشريعي والمؤسسي، باعتبارها ضمانا لعدم تكرار ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أوضح عبد القادر اليوسفي، عن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، أن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لم توضع من أجل الاستئناس وإنما جاءت ملزمة للدولة المغربية بعد أن حظيت بمصادقة الملك محمد السادس و«يجمع الحركة الحقوقية، مشيرا إلى أنه «سيكون من العيب اليوم أن توضع تلك التوصيات في الأرشيف، خاصة أن الانتهاكات مازالت مستمرة. نحن لا نطالب بالمستحيل، وإنما أن تكون هناك إرادة سياسية قوية من أجل تنفيذ تلك التوصيات».

من جهته، اعتبر عبد القادر العلمي، رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان، أن توصيات الهيئة كل لا يتجزأ، مشيرا إلى أنه بعد نحو خمس سنوات على صدور التوصيات يتعين اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة في هذا الشأن من طرف الدولة يمكن أن تسجلها الحركة الحقوقية والرأي العام.

في السياق ذاته، كشفت مسؤولو الجمعيات الحقوقية الخمس عن عزمها عقد المناظرة الوطنية الثانية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دجنبر القادم، مشيرين إلى أن الشروط أصبحت ناضجة اليوم لتنظيم هذه المناظرة، التي تأتي بعد نحو 10 سنوات من عقدها في نونبر 2000، والتي مهدت الطريق لتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.

المعتقلون السياسيون الستة يدعون إلى الكشف عن الحقيقة في ملف "بنبركة"

جمعيات حقوقية تنظم مسيرة وطنية ضد الاختفاء القسري الأحد القادم بالرباط

بـ "جريمة اغتيال الشهيد بنبركة"، مؤكدين على أن "الحقيقة والإنصاف والمصالحة كل لا يتجزأ وأن الجناة التي عبر عنها المغرب أثناء قراءة صفحات ماضيه الأليم يجب أن يتم استكمالها". وشدد البيان على "أنه ليس هناك أي مبرر للإبقاء على ملف المعتقلين السياسيين وملف الاعتقال على خلفية الإرهاب مفتوحة خاصة بعدما أقرت أعلى سلطة بالبلاد بوجود تجاوزات في هذه الملفات. كما أن بلدانا كثيرة أقل منا انفتاحا، وتطلعا نحو الديمقراطية تمكنت من حل هذه القضايا التي باتت كلفتها الحقوقية والسياسية مدمرة". واعتبر البيان أن "طي صفحة الماضي تعد ركنا أساسيا، ومنطلقا ضروريا لبناء دولة الحق والقانون، وأن فتح جراح جديدة يسيء إلى مصداقية وصورة المغرب في الداخل والخارج ويعيق التطوع نحو بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية"، ودعا البيان إلى ضرورة تصفية ملف الاعتقال السياسي، وكذا الملفات التي ارتكبت فيها تجاوزات عقب الأحداث الإجرامية التي هزت مدينة البيضاء".

من جهة أخرى، دعا البيان الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية و المدنية إلى مضاعفة الجهود لتنقية الأجواء، وإنهاء صورة بلد يتحرك بسرعتين، سرعة تدفع البلاد نحو الإصلاح والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي وسرعة معاكسة تجر البلاد نحو الماضي بكل ما يرمز له من معاناة وآلم.

سناء كريم

دعت خمس هيئات مدنية الحكومة إلى المصادقة على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، ومن المنتظر أن تنظم العديد من الجمعيات الحقوقية مسيرة وطنية يوم الأحد القادم بالرباط، وذلك للمطالبة بالتسريع بتصديق المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبمناسبة اليوم الوطني للمختطف، ينتظر أن تنظم "المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، العصبة المغربية لحقوق الإنسان، جمعية عدالة" وقفة رمزية مساء أمام محطة القطار الرباط- المدينة. وقالت أمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان خلال ندوة صحفية للإعلان عن المسيرة أن الجمعيات المعنية وقعت عريضة بهذا الخصوص، وتم إرسالها إلى الوزير الأول عباس الفاسي، موضحة أنه تم إقرار "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 2006 حيث وقعت عليها حوالي 90 دولة بينها 19 دولة صادقت عليها. ودعت الجمعيات الخمس الحكومة إلى تطبيق كل التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة.

وفي موضوع ذي صلة، دعا المعتقلون السياسيون على خلفية ما يعرف بملف "بلعيرج"، الجهات المعنية إلى الإسراع إلى كشف الحقيقة حول ما أسموها في بيان لهم توصلت "التجدد" بنسخة منه



حقوق الإنسان والجهل بالقانون!

أو تالسن بالكلمات أو بسبب سوء تقدير في السياقة ترتفع الأسلحة البيضاء بين القاصرين وترتفع الهراوات والآلات الحادة بين السائقين ولولا أولاد الحلال وما أكثرهم ببلادنا . الذين يسارعون لفض النزاعات لشاهدنا في شوارعنا مجازر يومية ولولا حالات الصلح في مراكز الشرطة بين العائلات بسبب عراك الأبناء ولولا تفهم القضاة لعجزت الإصلاحات والسجون عن استيعاب حشود المدانين قضائيا صحيح ان القانون لا يحمي المغفلين.
فكم من شخص وهو ليس بمجرم وفي لحظة غضب أخرج سكيناً.. فأصبح مجرماً.
وكم من شاب وهو لا ينتمي لأية عصابة إجرامية وفي لحظة طيش أخرج خنجرًا فأصبح مجرماً وكم من قاصر وهو ليس شريراً وفي لحظة حمق أخرج سكيناً فأصبح مجرماً. عادياً
وقد أصبح الآن في مدينة الدار البيضاء حمل الأسلحة البيضاء والضرب والجرح وشرب الخمر وتدخين المخدرات وابتلاع الأقراص

● تم مؤخرا التوقيع علي أربع اتفاقيات بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية ووزارة الشبيبة والرياضة والرابطة المحمدية للعلماء والإئتلاف المغربي للثقافة والفنون.
وتهدف هذه الاتفاقيات من خلال استقراء اهتمامات الموقعين عليها: طموح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إشراك رجال التعليم وأطر الشباب والرياضة والعلماء والمبدعين من أجل تعميم ثقافة حقوق الإنسان وفتح صفحات جديدة لتجاوز مرحلة النش في ملفات سنوات انتهاك حقوق الإنسان. ويبدو أن الخروقات والانتهاكات والتجاوزات التي تشهدها العديد من المدن الكبيرة وفي مقدمتها ولاية الدار البيضاء.. هي عدم احترام القانون فأصبحنا نرى تلاميذ وشبابنا يخفون سكاكين وخنجر وشفرات الحلاقة في المحافظ المدرسية وفي جيوب السراويل وأصبحنا نرى بعض سائقي السيارات والطاكسيات يخفون هراوات والآت حديدية داخل سياراتهم يضعونها بجانب أرجلهم، وعلى إثر سوء تفاهم بسيط

المهيجة والتحرش الجنسي واللفظي بالفتيات والنساء والأطفال والتحرير على الفساد في واضحات النهار في الشارع العام.
كما أصبح عدد العصابات الإجرامية يفوق عدد الأندية الرياضية والفرق المسرحية والأجواق الغنائية... وكل هذه الظواهر سببها الجهل بالقانون وانتقد أن ثقافة حقوق الإنسان لا تنحصر في المجال السياسي الذي يتجلى في التعددية الحزبية ونزاهة الانتخابات واستقلال القضاء وحرية الرأي والصحافة والمناقشات البرلمانية ولكنها تمتد في عمقها الإنساني لتوفر للمواطنين سلامتهم الجسدية وحفظ ممتلكاتهم والاطمئنان أثناء تجوالهم وعدم المس بأعراض جوراتهم.

ويتطلب الأمر بكل تأكيد التنسيق بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارتي الداخلية والعدل لتعريف المواطنين وخاصة القاصرين و جهل بعض الشبان بفصول القانون وإذا كان الإنسان يطالب باحترام حقوقه فهو مطالب بمراعاة واجباته.

MAROC-DROITS DE L'HOMME

Table ronde sur le programme d'accompagnement des recommandations de l'IER en matière d'archives, d'histoire et de mémoire

Rabat, 25 oct - (MAP)- Les travaux d'une table ronde sur le programme d'accompagnement des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER) en matière d'archives, d'histoire et de mémoire se sont ouverts, lundi à Rabat, sur le thème de la mémoire.

La table ronde, organisée par le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH), a notamment pour objectifs l'accompagnement des recommandations de l'IER en matière d'application du programme de préservation de la mémoire, d'élaboration d'un plan de travail national s'articulant autour de l'axe central: la préservation de la mémoire et l'élaboration d'un plan de communication axé sur ce sujet.

Le programme précité a pour buts de faciliter la mise en oeuvre des recommandations de l'IER en matière de préservation des archives, de recherche historique, de diffusion, de publication, de généralisation, de vulgarisation des connaissances sur l'histoire contemporaine du Maroc et de préservation de la mémoire.

Le programme, étalé sur 72 mois, contribuera notamment à valoriser les archives relatives à la période 1956-1999, à soutenir l'enseignement de l'histoire contemporaine, à réaliser des études et des recherches, à créer des musées régionaux, à accompagner la création du musée national de l'histoire contemporaine et à contribuer à l'équipement des musées.

Le programme permettra d'associer les hommes et les femmes dans la prise de décisions au niveau des différentes activités, telle le soutien de l'activation de création de l'institution "archives du Maroc" et l'examen des archives de l'IER, entre autres.

Ont pris part à cette rencontre des représentants d'instances gouvernementales, d'organisations non

gouvernementales, plusieurs chercheurs et experts.
(MAP)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

مائدة موضوعاتية حول برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة

الرباط/25 /10 /ومع/ انطلقت اليوم الإثنين بالرباط أنشطة برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة بتنظيم مائدة موضوعاتية حول الذاكرة .

وتروم هذه المائدة الموضوعاتية، التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مواكبة توصية هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن تنفيذ برنامج حفظ الذاكرة والترافع لتحقيق مخططاتها، ووضع خطة عملية وطنية بشأن تنفيذ محور حفظ ذاكرة، إضافة إلى وضع خطة تواصلية حول هذا الموضوع.

ويهدف هذا البرنامج إلى تيسير تنفيذ توصيات الهيئة في مجال حفظ الأرشيف والبحث التاريخي، إضافة إلى نشر وتعميم المعارف حول التاريخ الراهن للمغرب وحفظ الذاكرة .

كما أن من شأن هذا البرنامج، الذي يمتد على مدى 72 شهرا، المساهمة في تثمين الأرشيف الخاص بالفترة الممتدة ما بين 1956 و1999، ودعم تدريس التاريخ الراهن، وإنجاز الدراسات والأبحاث، إلى جانب إنتاج الدعامات التواصلية، وتخليد أسماء الضحايا، وإحداث متاحف جهوية، ومواكبة إحداث المتحف الوطني للتاريخ الراهن، والمساهمة في تجهيز المتاحف.

ويتميز البرنامج بتبني مقاربة النوع التي ستمكن من إشراك الرجال والنساء في آليات اتخاذ القرار وكذا في الأنشطة. كما يتضمن عدة أنشطة تهم دعم تفعيل إنشاء مؤسسة "أرشيف المغرب"، وفحص أرشيف الهيئة والمجلس المتوفر حاليا، وتصنيفه وجرده ووضع رهن إشارة مؤسسة "أرشيف المغرب".

وعرف هذا اللقاء مشاركة هيئات حكومية منظمات غير حكومية وباحثين وخبراء، وذلك إعمالا لفلسفة البرنامج القائمة على تبني مقاربة تشاركية تمكن من إشراك كل الفاعلين المعنيين بقضايا الأرشيف والتاريخ والذاكرة.

Maroc-régions-Droits homme

Etat d'avancement des projets de la réparation communautaire à Nador et Driouch

Nador, 27 oct - (MAP) - Une réunion consacrée à l'état d'avancement des différents projets retenus dans le cadre de la première tranche du programme de réparation communautaire au niveau des provinces de Nador et Driouch a été tenue, mardi à Nador, en présence des différentes associations bénéficiaires.

Quatre projets appartenant à des associations des deux provinces avaient été choisis parmi les 33 sélectionnés par le comité d'évaluation et le comité de pilotage du programme, dans le cadre de la première tranche du programme, lancé par le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH).

Ces projets concernent la préservation de la mémoire collective (Association Ussan et Association Ilmas), le renforcement des capacités des acteurs locaux (association Jeunesse de Zghanghan) et la création des activités génératrices de revenus (Association Bismillah).

Intervenant à cette occasion, le responsable du bureau régional du CCDH à Oujda a souligné l'importance de cette réunion portant sur l'évaluation des actions engagées dans le cadre de la première tranche du programme de réparation communautaire et l'examen des difficultés rencontrées au cours de la mise en œuvre de l'ensemble des projets et des conventions de partenariat liant le conseil à différents partenaires.

Evoquant l'état d'avancement des différents projets, M. Mohamed Aoussar, coordinateur local du programme, a

indiqué qu'en dépit de certaines contraintes liées à des procédures administratives, les associations bénéficiaires sont parvenues à mettre en œuvre leurs projets à un taux variant entre 65 et 100 pc.

S'agissant du projet du renforcement des capacités techniques des cadres et jeunes, initié par l'association Jeunesse Zghanhan, il porte notamment sur l'initiation des jeunes aux techniques de gestion des associations et d'animation, à l'identification de projets et à la recherche de financement.

Selon M. Aouassar, des dizaines de jeunes ont bénéficié de formation dans le cadre de ce projet quasiment achevé. Plus de 250 mille dirhams ont été affectés pour la réalisation des actions prévues par cette initiative.

Parmi les actions du programme de réparation communautaire à Nador, figure également la promotion des activités génératrices de revenu à travers le projet de développement de l'apiculture (plus de 220 mille DH). Lancé au profit de la population de la commune Amhajer (province de Driouch), le projet a pour but de créer des opportunités d'emploi, développer la filière apicole et répondre aux besoins du marché local.

L'association Bismillah en charge du projet est parvenue, selon le coordinateur local du programme, à distribuer une centaine de ruche et prévoit la création d'une coopérative regroupant les bénéficiaires.

Quant aux deux projets relatifs à la préservation et la réhabilitation de la mémoire collective, les associations "ILMAS" et "USSAN" réalisent respectivement un documentaire sur les événements de 1984 (480.000 DH) et un projet relatif à "la réécriture des événements du Rif des années 1958 et 1959" (412.000 DH).

Les deux projets sont en cours d'achèvement (65 pc), selon les associations concernées, qui avancent avoir réalisé, entre autres, des séances d'audition privées et publiques en faveur des victimes des événements objet de recherches mais aussi des campagnes de sensibilisation à ce sujet.

Le programme de réparation communautaire, lancé en 2007, est mis en œuvre dans le cadre du suivi des recommandations de l'IER, "à travers une méthodologie de réparation communautaire au profit des régions ayant souffert collectivement, de manière directe ou indirecte, des séquelles des violations graves des droits de l'Homme perpétrées dans le passé".

Avec le lancement de cette seconde tranche, le nombre de projets de Programme de Réparation communautaire financés par l'Union européenne et le gouvernement s'élève à 83 projets à mai 2010 pour un investissement global de plus 35 MDH, en plus de l'appui des services déconcentrés de l'Etat et des collectivités locales.

Ce programme, qui vise la réhabilitation des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux des régions concernées, cible les régions de Figuig, Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Tan-Tan, Azilal, Khemisset, Al Hoceima, Nador, Khénifra et Hay Mohammadi et Ain Sbaa à Casablanca.

Le programme de réparation communautaire porte sur quatre axes: la préservation de la mémoire, le renforcement des capacités, la création de projets générateurs de revenus et la promotion des droits humanitaires des femmes. (MAP).